

من تعددية الأقطاب إلى الاشتراكية : بيان

مجموعة البيان الدولية

سبتمبر / أيلول 2021

"إن الطبقة الحاكمة العاجزة عن تأمين ضمان وجود العمال هي «غير مؤهلة لأن تكون طبقة حاكمة قادرة» على فرض شروط وجودها على المجتمع". هذا ما كتبه كارل ماركس وفريدريك إنجلز عندما كانا يحثان الثوريين في عام 1848 على العمل على خنق الرأسمالية في مهدها الأوروبي. وسرعان ما تعاقبت كومونة باريس على ربيع الشعوب هذا، وتمكن النشاط الثوري في جميع أنحاء العالم من الإبقاء على شبح الشيوعية الذي ظل يلاحق الطبقات الرأسمالية حتى عصرنا هذا والذي ساهم في إحداث تقدم في ديمقراطية العلاقات الاجتماعية على الرغم من تصميم قوى الثورة المضادة على التصدي لها.

وقد مكنت نضالات العمال في قلب المركز الامبريالي للرأسمالية بعد الحرب العالمية الثانية، من إنشاء أنظمة الضمان الاجتماعي والرفاه و"الرأسماليات المنضبطة"، كما مكنت، في أطراف المركز الرأسمالي الإمبريالي، من نيل الاستقلال الوطني وقيام الدول النامية.

في هذه الأثناء، وانطلاقاً من قيام الثورة الروسية عام 1917، شرعت بعض البلدان في بناء الاشتراكية. فأخذت في تنظيم الإنتاج بثبات مضطرد وفقاً لاحتياجات شعوبها، فوزعت العمل وثمراته بإنصاف، وأقامت فيما بينها علاقات قائمة على روح التعاون. وعلى الرغم من النجاحات غير المكتملة والمعضلات الكبيرة التي واجهتها والنكسات المريرة التي عانت منها، فإنها استمرت في المضي قدماً على طريق النضال من أجل عالم يتخلى الرأسمالية والاستلاب والامبريالية وغير ذلك من المظالم الاجتماعية.

اليوم، وبعد عقود من التناقضات الرأسمالية المتزايدة، تعطي الطبقات الرأسمالية الحاكمة، النيوليبرالية منها أو الديمقراطية-الاجتماعية المتبقية، في البلدان الغنية والفقيرة على حد سواء، تفسيراً مشوّهاً لأقوال ماركس وإنجلز. فعلى مدار أربعة عقود من الزمن انتهجت هذه الطبقات خلالها سياسات لمصلحة الرأس المال، فقدت الرأسمالية المالية النيوليبرالية ديناميكيته الإنتاجية لتتحول إلى نظام نهب غير منتج، ولتسبب في استفحال فقر جماعي غير مقبول، ولا مساواة صادمة، وفروقات اجتماعية متزايدة، وقمع سياسي بالغ القسوة. كما خلقت تهديداً متصاعداً بحرب إبادة نووية وأدت إلى حدوث حركات نزوح سكانية

جماعية وإعلان حالة طوارئ بيئية بسبب الاحتباس الحراري المناخي والتلوث وتلاشي التنوع البيولوجي؛ كل هذا يجعل كوكبنا أكثر فأكثر غير صالح للسكن. علاوة على كل هذا، جاء اليوم جواب هذا النظام على التحدي الذي مثله وباء الكورونا المستعر عبر التضحية بالأرواح من أجل خدمة رأس المال وتحقيق الربح، متوسلا في سبيل ذلك تعزيز القمع السياسي. كانت روزا لوكسمبورغ تخشى أن تكون البربرية هي البديل عن الاشتراكية. إن ما يهددنا اليوم هو إبادة الإنسان والكوكب البشري الذي نعيش فوقه.

في العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، أخذ الاستياء، الذي كان يستعر كالجمر تحت الرماد، ينفجر لهيبا على السطح بشكل متكرر. وانتهى العقد بالمظاهرات التي عمّت تونس آذنة باندلاع شرارة "الربيع العربي"، واستمرت مع الاحتجاجات في أوروبا ضد التقشف ومظاهرات تلامذة المدارس ضد التغيير المناخي، ونضالات النساء المسلمات الهنديات من أجل حقوقهن المدنية، والاحتجاجات في الولايات المتحدة للمطالبة بوقف العنف البوليسي ضد المواطنين السود تحت شعار "حياة السود مهمة"، وانتفاضة "السترات الصفراء" في فرنسا والاحتجاجات على حالة الاقتصاد المُحِبِطَة، علاوة على القمع السياسي من تركيا إلى تشيلي مرورا ببنجيريا. في عشرينيات القرن الحالي، قام المزارعون الهنود بتضييق الخناق على السلطة التي كانت مصممة على تسليم القطاع الزراعي لكبريات شركات الصناعة الزراعية والغذائية، وفي الوقت نفسه نظم العمال الأجراء أكبر إضراب عام في التاريخ، في أكبر دولة رأسمالية في العالم.

وقد جاءت مجابهة "الرأسماليات المتهاكلة" للوباء على شاكلتها أي بالضرورة مجابهة عشوائية، مما أدى إلى تدهور الأوضاع وازديادها سوءا. وسواء أنكروا ذلك أو قرروا عمدا وبشكل خاطئ الاختيار بين حياة الناس ووسائل العيش - وهو التعبير الملطف الذي تستخدمه الطبقة الرأسمالية للإشارة إلى الأرباح - فإن طريقة مجابتهم للوباء أدت إلى قتل اجتماعي لملايين الأشخاص. وتسبب ذلك في أزمات اقتصادية ذات أبعاد تاريخية.

بحلول منتصف عام 2021، طالب المواطنون في البلدان الإمبريالية بإجراء تحقيقات حول هذه الحلول القاتلة في حين اتهم الملايين في شوارع البرازيل حكومتهم بالإبادة الجماعية، كما استعد الهنود لفعل الشيء نفسه. وانتشرت موجات واسعة من السخط ضد الرأسمالية في أماكن أخرى. ففي تشيلي، وبعد نضال مرير، أوصل الناخبون التشيليون إلى رئاسة الجمعية التأسيسية امرأة من اثنىة المابوتشي التي

تعتبر من السكان الأصليين في البلاد كما أحبط البوليفيون محاولة انقلاب في حين وحد الفلسطينيون صفوفهم بتصميم غير مسبوق في مواجهة العدوان الإسرائيلي الجديد.

العالم الرأسمالي اليوم هو عبارة عن برميل بارود سياسي إذ أصبحت ديمومة الرأسمالية موضع تساؤل بشكل لم يسبق له مثيل، كما أن المؤسسات السياسية فقدت سطوتها في حين أصبحت مصداقية وسائل الإعلام السائدة في الحضيض.

من ناحية أخرى، كانت ردود فعل الدول الاشتراكية على الوباء مثالية. فلم تفقد الصين وفيتنام وحتى كوبا المحاصرة إلا عددًا قليلًا من الأرواح نسبيًا. وهي علاوة على ذلك ساعدت البلدان الأخرى على محاربة الوباء. وفي كل الأحوال، فقد استعادت الصين نموها بوتيرة مضطربة.

وبالفعل ، ففي عام 2021 ، حلت الصين في المرتبة الأولى عالميا كالبالد الذي سجل التقدم الأكبر للعمال اقتصاديًا وتكنولوجياً وبيئيًا واجتماعيًا. وهذا لا يقلل من إنجازات البلدان الاشتراكية الأخرى مثل كوبا التي تحتل، هي الأخرى، مكانة مرموقة في هذا المضمار. وتضيف الصين اليوم إلى سجلها المثير للإعجاب فعلا، انتصارها على فيروس كورونا المستجد وريادتها العالمية في مكافحته. مضيئة هذا الإنجاز إلى سجلها المذهل في قيادة أعظم الثورات السياسية والصناعية، والقضاء التام على الإقطاع، والقضاء على الفقر المدقع، ومساهماتها الكبرى في حل المعضلات البيئية العاجلة، لا سيما في مجال الطاقات المتجددة، وإعادة التحريج، والذكاء الاصطناعي والاندماج الحراري النووي...

لا عجب إذن أن يحتفل الحزب الشيوعي الصيني الحاكم بفخر بالذكرى المئوية لتأسيسه في يوليو 2021. لقد حول هذا الحزب الصين إلى أمة لا غنى عنها في نضال البشرية من أجل الاشتراكية، عبر تقديمها مصدرا للإلهام والمساعدات ومن خلال تشكيلها قوة لدولة تهدف إلى بناء الاشتراكية حسب ظروفها القومية.

ورغم كل هذا، فقد وصل اليوم هذا النضال أمام مرحلة محفوفة بالمخاطر. فالأزمة التي كانت تستعر ناراها تحت الرماد منذ زمن طويل بلغت اليوم بسبب الوباء مرحلة الغليان مما أدى إلى تفاقم التناقضات. وفي مواجهة العديد من نجاحات الصين الجلية والواضحة للعيان، أخذت الأمة الإمبريالية الرئيسية تسعى، من جهتها، إلى جر الدول الإمبريالية الأخرى وأتباعها إلى حرب باردة جديدة تستهدف الصين. وتشكل هذه الحرب الجديدة، مثلها مثل الحرب الباردة القديمة، هجوماً إمبريالياً عامًا يستهدف في الواقع ضرب

التنمية المستقلة للشعوب، من فلسطين إلى بيرو ومن فيتنام إلى فنزويلا. إن تنوع الوسائل التي تسعى هذه البلدان الامبريالية لاستعمالها في سبيل تحقيق اهدافها تلقى الدعم من الترسانة الأكثر رعبا في العالم، والتي تشمل أسلحة الدمار الشامل النووية والكيميائية والبيولوجية والسيبرانية. لم يسبق أن تركزت قوة مدمرة كهذه في أيدي عدد قليل جدًا من الأيدي غير المسؤولة واليائسة لاستخدامها ضد الغالبية العظمى من سكان العالم والشعوب التي لديها مصلحة موضوعية في التحول إلى الاشتراكية.

يصدر بياننا هذا في هذه المرحلة الخطرة، بعد مناقشات معمقة وموسعة بين المناضلين من جميع القارات وممن يمثلون العديد من التقاليد الاشتراكية. ويهدف تقييمها التاريخي والنظري للظرف الحالي إلى الدفع إلى الأمام بالنضالات الطبقيّة والوطنية من أجل الاشتراكية.

الاقتصاد الجيوسياسي للرأسمالية والاشتراكية

ترتبط الرأسمالية ارتباطًا وثيقًا بالثورات. ففي حين أرادت الثورات البرجوازية أن تُدخلها في التاريخ، كانت الثورات تهدد، منذ البداية، بإخراجها منه. وابتداءً من عام 1917، شرعت الثورات الشعبية في إخراجها فعلاً من التاريخ. ذلك أن الرأسمالية هي، على عكس ما تروج له الأساطير الليبرالية، تمثل شكلاً من أشكال الإنتاج الاجتماعي الأكثر تناقضاً مع الطبيعة من بين كل ما عرفته البشرية على الإطلاق، فهو إنتاج يرتكز على أساس "فصل العمل الحر عن الظروف الموضوعية لتحقيقه"، وابعاده عن "الأرض كمكان عمل طبيعي" وعن وسائل الإنتاج الأخرى. التناقض بين رأس المال والعمل نهائي.

هذا الواقع البسيط ليس مفهوماً جيداً كما ينبغي لأن العديد من الاشتراكيين لا يفهمون، كما فعل البلاشفة والأممية الثالثة، أن الرأسمالية والإمبريالية توأمان متلازمين يسيران معاً جنباً إلى جنب. إن هذين العنصرين اللذين يتكون منهما النظام يستغلان الطبقات العاملة والدول المستعمرة أو شبه المستعمرة. كلاهما يقاوم. فالأمم والطبقات على حد سواء تناضل من أجل الاشتراكية على أرضية الاقتصاد الجيوسياسي والسياسي للرأسمالية. بالإضافة إلى ذلك، فإن جميع المجتمعات التقليدية القائمة على المساواة قاومت الرأسمالية عندما واجهتها. واليوم لا تزال الشعوب الأصلية التي نجت من عدوانها تقاومها باسم الحقوق القديمة، دفاعاً عن الأرض، والحرية والبيئة وعن حقها في العيش ضمن قوانينها الاجتماعية الخاصة بها.

في الصراع الطبقي بين الطبقة الرأسمالية والطبقة العاملة التي نظمت قواها سياسياً بشكل مضطرد، انتزعت الطبقة العاملة من الطبقة الرأسمالية تنازلات في مجال الضمانات الاجتماعية والقوانين التنظيمية والضرائب من أجل حماية العمل والأرض والبيئة والمجتمع.

على المستوى الدولي، ومن خلال الجدلية بين التنمية غير المتكافئة والتنمية الهجينة، سعت الدول المهيمنة إلى الحفاظ عبثاً على هيمنتها الإمبريالية بالوسائل الاقتصادية والسياسية والعسكرية، وكانت في الوقت نفسه غالباً ما تتنافس مع بعضها البعض. أما الذين قاوموا هذه الدول المهيمنة فقد حاولوا تطوير القوى المنتجة من خلال حماية الدولة وبتوجيه منها، مؤكدين بالتالي على سيادتهم الاقتصادية. هذه المقاومة، وليس توسع السوق العالمية أو الإمبريالية، هي التي جعلت من الممكن زيادة القدرة الإنتاجية حول العالم. كان النجاح في تحدي الإمبريالية من خلال التنمية الاقتصادية أكبر وأكثر ديمومة عندما قامت ثورة شعبية ناجحة بتطهير السلطة السياسية من رأس المال الخاص. أسفرت هذه النضالات المشتركة و ضد القوى الإمبريالية عن قيام تعددية القطبية، أو ما أطلق عليه هوغو شافيز بشكل أكثر دقة تعدد الأقطاب، في إشارة إلى تعدد أقطاب السلطة وتنوع رأسمالياتها واشتركياتها الوطنية.

في البداية، أدت التعددية القطبية إلى ظهور المنافسة بين بريطانيا و منافسيها القدامى والجدد - فرنسا وألمانيا والولايات المتحدة واليابان - ليس فقط على الأسواق، ولكن أيضاً على المستعمرات و "الأقاليم الاقتصادية" لأنها كانت آنذاك ما تزال قادرة على الاستيلاء على الدول الضعيفة والمناطق غير الخاضعة لسلطة دولة ما والاحتفاظ بها.

بلغت هذه المنافسة ذروتها مع الحرب العالمية الأولى التي أعقبتها وأطالت أمدها الأزمة الحقيقية التي عصفت بالرأسمالية والإمبريالية واستمرت ثلاثين عاماً (1914-45). وقد جاءت الحربان العالميتان والكساد العظيم لتقويض أركان هذه الدول الرأسمالية. خلال هذه الأزمة، أدت النضالات الطبقيّة والنضالات الوطنية إلى إلحاق الهزيمة بالفاشية، و حدوث تحوّلين ثوريين جذريين - الثورة الروسية والثورة الصينية - وثورة البلدان المستعمرة ضد الغرب الاستعماري. ومن الضروري ومن الجدير بالاهتمام الإحاطة بهذه الأزمات ورسم ملامحها.

أزمة الإمبريالية

كانت روسيا القيصرية الحلقة الأضعف في السلسلة الإمبريالية فاستهدفتها الثورة الروسية مدشنة بذلك مسيرة الإنسانية الطويلة نحو الاشتراكية. ولكونها حدثت خارج مراكز الرأسمالية المتقدمة، فقد توجب عليها أن تحقق في آن معا العدالة الاجتماعية وتطوير قوى الإنتاج في مواجهة العداء الإمبريالي المتصاعد بلا كلل ضدها. في الواقع، كانت الثورة الروسية والثورة الصينية الوليدتان هما العيون الموجهة لعاصفة القوى التقدمية التي كانت تضرب الرأسمالية والإمبريالية في جميع أنحاء العالم، وشكلت العنصر الذي صنع الفارق بين النصر والهزيمة ضد الفاشية في آسيا وأوروبا وهو انتصار كانت كلفته باهظة. إذ سقط من الأرواح البشرية على التوالي في كلا الجبهتين حوالي 20 مليوناً في الأولى و 30 مليوناً في الثانية.

لقد اعترف بالصين كواحدة من الحلفاء الرئيسيين المناهضين للفاشية، وهذا ما مكنها من تمزيق جميع المعاهدات غير المتكافئة تقريباً في عام 1943، وفي عام 1945 أصبحت مستقلة وأحد الأعضاء الخمسة المؤسسين للأمم المتحدة. وبعد أربع سنوات، انتصر الشيوعيون بقيادة ماو تسي تونغ في الحرب الأهلية التي أعقبت هزيمة اليابان وأعلنوا في الأول من أكتوبر 1949 قيام جمهورية الصين الشعبية؛ إلا أن عرقلة الولايات المتحدة حالت دون احتلال مقعدها في الأمم المتحدة ومجلس الأمن، اعتباراً من هذا التاريخ وحتى عام 1971.

خلال أزمة الإمبريالية، نالت البلدان المستعمرة وشبه المستعمرة استقلالها أيضاً، بدعم مستمر من الاتحاد السوفيتي، ثم من الصين ودول اشتراكية أخرى. على النقيض من ذلك، كان موقف الولايات المتحدة غامضاً. وسعياً منها للحفاظ على الهيمنة الغربية، ألقت بقنابل ذرية على هيروشيما وناغازاكي لترهيب الاتحاد السوفيتي. وحرصاً منها على الدخول إلى أسواق المستعمرات الأوروبية السابقة، فقد قدمت بعض الدعم لاستقلالها، لكنها دخلت أيضاً منذ عام 1945 أكثر من 50 مرة في حروب ضد دول العالم الثالث. ورغم ترسانتها المسلحة الباهظة الثمن فإنها فشلت في النيل من العزيمة السياسية البطولية للشعوب التي كانت تناضل من أجل استقلالها، مثل الكوريين بمساعدة المتطوعين الصينيين أو الفيتناميين بقيادة هو تشي مينه. كانت الإخفاقات العسكرية الأمريكية في العراق وسوريا واضحة وضوح الشمس، وتأكدت الآن بشكل دراماتيكي في أفغانستان.

ولكي تحطم أغلال الإمبريالية وتحرر منها، شرعت دول العالم الثالث المستقلة في عملية تنمية وتصنيع وطني مستقلين قائمتين على المساواة. لقد استلهمت في هذه العملية التجارب الاشتراكية، التي أصبحت عديدة الآن، والتي قدمت لها المساعدة. وكان عليها أيضاً تطوير أنظمتها الإنتاجية الخاصة انطلاقاً من

مستوى منخفض. وإذا كانت البلدان الصناعية الجديدة في السبعينيات والثمانينيات، وكذلك دول البريكس والاقتصادات الصاعدة في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين تعد هي من بين أفضل تجارب النجاح المعروفة، فقد أحرزت دول أخرى تقدماً كبيراً أيضاً.

أدى زوال الاتحاد السوفيتي إلى عودة الاشتراكية إلى الوراء، لكن ذلك لم يؤدي إلى نهاية الاشتراكية، بل أدى فقط إلى نهاية بداية الاشتراكية. فالطريق إلى الاشتراكية، وإلى الشيوعية في آخر المطاف، طويل. والمجتمعات التي تنخرط فيها لم تتحرر بعد، بسحر ساحر، من التناقضات الطبقيّة والتاريخية. الانتكاسات ممكنة. ذلك أن الثورات الاشتراكية التي قامت حتى يومنا هذا إنما اقتصرّت، في المحصلة الأخيرة، على البلدان الفقيرة. ذلك أن تنمية قواها الإنتاجية ليس أصعب بكثير من العيش على مكاسب الإمبريالية وحسب بل كان يتوجب عليها القيام بها للتمكن من مواجهة الضغوطات الإمبريالية. علاوة على ذلك فقد تميل القيادات السياسية إلى البيروقراطية وفقدان الاتصال مع الناس أثناء تصديها للقيام بهذه المهمة. وقد ظهرت بعض مظاهر هذه الصعوبات في ظل تجربة تجميع المزارع تحت حكم ستالين أو أثناء القفزة العظيمة للأمام تحت قيادة ماو تسي تونغ.

يذكرنا تاريخ الاشتراكية حتى الآن بقول إنجلز إن الاشتراكية ليست "شيئاً يتبلور مرة واحدة وإلى الأبد" بل هي "عملية تغيير وتحول مستمرين"؛ أو بملاحظات ماركس حول الثورات البروليتارية:

"... الثورات البروليتارية ... تنتقد نفسها باستمرار، وتحدث القطيعة مع ما قامت به نفسها باستمرار، ... تُراجع ما يبدو لها أنها قد أنجزته من أجل البدء من جديد؛ إنها تسخر، بدقة قاسية، من أنصاف الحلول، ومن نقاط الضعف والتبسيطية التي لازمت محاولاتها الأولى، وكأنها ترمي بخصومها أرضاً فقط لئتمكنوا من اكتساب قوى جديدة من سقوطهم على الأرض والنهوض مرة أخرى لمواجهتهم بقوة أكبر مما مضى. إنها تتراجع باستمرار أمام ضخامة الأهداف غير المحددة التي رسمتها لنفسها – إلى أن ينشأ وضع يجعل أي عودة إلى الوراء أمراً مستحيلاً".

إن المهمات الهائلة التي لا حدود لها والتي رسمناها لأنفسنا تتطلب منا أن نؤمن إرث الاتحاد السوفيتي وجميع محاولات بناء الاشتراكية التي جرت حتى الآن من خلال القيام بجرده تاريخية عادلة ومنصفة لإنجازاتها وحدودها وإخفاقاتها. ولعل من المفارقات أن تكون هذه المحاولات قد أنقذت أيضاً، يا للسخرية، الرأسمالية من أزمتها.

أزمة الرأسمالية

ذهب لينين وغيره من الماركسيين، عند تحليلهم لأفكار ماركس، إلى التأكيد، وعن حق، على أن الرأسمالية وصلت إلى "مرحلتها العليا" في مطلع القرن العشرين. وقد أنجزت مهمتها التاريخية في تنمية القوى المنتجة من خلال جعل الإنتاج اجتماعيًا، وإن كان ذلك بطريقة وحشية وفوضوية. فقد عملت الرأسمالية التنافسية على إضفاء الطابع الاجتماعي على العمل بين الشركات الخاصة. وفي وقت لاحق، عمقت الرأسمالية الاحتكارية التقسيم الفني للعمل داخلها. وبالتالي، وبدلاً من فضائل المنافسة القوية التي كانت تبديها دائماً، كشفت الرأسمالية بشكل متزايد عن الرذائل المنحطة والريعية للاحتكار، من خلال تحويل الموارد عن الإنتاج والسعي إلى تصفية المنافسة.

بعد أن تجاوزت هذه الرأسماليات مرحلة نضجها، زجت العالم في أزمة الثلاثينات (الكساد العظيم). وبعد عام 1945، لم تتمكن الاقتصادات الرأسمالية من الاستقرار، لا بل وحتى المرور لمدة ثلاث عقود عرفت بما سمي بـ "العصر الذهبي" إلا بالاعتماد على نوع من الحماية الاجتماعية والملكية العامة والتخطيط الوطني، وقد حدث ذلك تحت ضغط النضالات الشعبية. أما بالنسبة إلى اليابان وكوريا الجنوبية وتايوان فقد تأمن الاستقرار الاقتصادي فيها بفضل تبني الإصلاح الزراعي تيمنا بالتدابير السياسية التي اعتمدها الدول التي يحكمها الشيوعيون والتي ساهمت في خلق النمو الموسع فيها. وقد مكّن استهلاك الطبقة العاملة (مما عوض عن خسارة الأسواق الاستعمارية)، ورعاية الدولة للبحث والتطوير، من زيادة الإنتاجية. كما اضطرت الولايات المتحدة إلى التساهل لا بل وحتى مساعدة منافسيها ممن كانوا يديرون الاقتصاد من خلال التدخل الحكومي، من وضع يدهم، بما يشبه المعجزة، على الاقتصاد. وقد تصرفوا بهذه الطريقة بهدف إبعاد الطبقات العاملة في الغرب وفلاحى الشرق عن الشيوعية.

كانت جاذبية البلدان التي حكمها الشيوعيون كبيرة. فقد كانت تشهد نمواً قوياً تحسد عليه مدعوماً بالابتكار التكنولوجي. وأنتج الاتحاد السوفييتي أسلحة نووية رادعة في وقت مبكر من عام 1949، وأطلق القمر الصناعي سبوتنيك في عام 1957، ووضع يوري غاغارين في مدار فضائي في عام 1961، مما أجبر الولايات المتحدة بدافع الكبرياء والحسد على اللحاق به من خلال إنزال أول "رجل على القمر".

لم يكن من المستغرب إذن أن تتحول العديد من دول العالم الثالث إلى الشيوعية، وبموازاة ذلك فقد فضل العاملون الأكثر التزاماً بالتنمية الوطنية المعتمدة على الذات في العالم الثالث هم أيضاً النماذج السوفييتية

أو الصينية، على التوصيات الغربية بشأن "التنمية". لقد كان نجاحها كبيراً، حتى لو لم ترقى إلى مستوى التوقعات والآمال العالية التي عقدت عليها.

لقد استدار عالم ما بعد الحرب بعزم نحو اليسار، وكذلك النظام الدولي. وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة تسعى اليوم إلى قيادة وتوجيه الهيمنة على العالم على غرار المملكة المتحدة، في القرن التاسع عشر إلا أن التعددية القطبية التي قطعت شوطاً طويلاً، لم تعد تمكنها من تحقيق ذلك. وعلى الرغم من عنترياتها الجوفاء أثناء الحرب الباردة، فقد كانت الولايات المتحدة مقيدة في صعودها بالقوى الرأسمالية المنافسة التي استمرت في تبني التنمية المختلطة بقيادة الدولة، وبوجود الاشتراكيات، ودول العالم الثالث التي أكدت سيادتها.

لقد أرست مؤسسات بريتون وودز للحكومة الدولية، وعلى رأسها الأمم المتحدة، مبادئ تؤكد على سيادة الدول وعلى المساواة فيما بينها وكذلك على عدم العدوان. إلا أن الولايات المتحدة تمكنت من فرض الدولار على العالم كله، منهية بذلك قابلية تحويل الدولار إلى ذهب. وفي مواجهة المعسكر الاشتراكي، أسست منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو)، لكن منظمة حلف وارسو تصدت لها وكانت لها بالمرصاد. وفي تلك المرحلة كانت سياسات فرض ضوابط على تنقل رؤوس الأموال، والتخطيط، والإدارة الاقتصادية والتجارية، والسياسة الضريبية والنقدية الموجهة نحو تحقيق العمالة الكاملة والتنمية، طبيعية ومنتشرة بشكل واسع، وكانت تقيد رأس المال ضمن الأطر الوطنية.

في مواجهة هذا الواقع، بادرت دول العالم الثالث، التي كانت المتضررة الكبرى من هذه الترتيبات، إلى إنشاء مؤسسات وحركات دولية قوية - مثل مؤتمر باندونغ، وحركة دول عدم الانحياز، ومجموعة ال-77 زائد الصين، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية - وضعتها في خدمة التنمية والاستقلال الذاتي والتعاون بين بلدان الجنوب. وقادت المبادئ الخمسة للتعايش السلمي - احترام السيادة ووحدة الأراضي، وعدم الاعتداء، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، والمساواة والمنفعة المتبادلة، والتعايش السلمي - التي وضعها تشو إن لاي وجواهر لال نهرو في عام 1954، إلى إلحاق النكسات بالإمبريالية والرأسمالية.

وعلى الرغم من وجود بعض التراجعات نحو اليمين، خاصة في أعقاب الانشقاق الصيني السوفييتي، بقي معظم الناس يتوقعون استمرارية الاتجاه المتمثل في دفع العالم إلى اليسار حتى يفتح الطريق أمام الاشتراكية.

ورغم ذلك، قد ظل رأس المال يسيّر اقتصادات الدول الرأسمالية المهيمنة. فبالرغم من أن الرأسمال زاد الطاقة الإنتاجية بفضل الدعم الحكومي، وعلى الرغم من أن تصاعد استهلاك الطبقة العاملة ومن أن تقدم الاشتراكية والتنمية ساهمت بشكل مضطرد في زيادة الطلب، إلا أن هذا الإنتاج قد أدى بشكل حتمي إلى تجاوز الطلب. وبدعم كبير من الدولة بلغ نمو الإنتاجية ذروته أيضاً، وهذا ما دفع بالطبقات العاملة في الغرب الجيدة التنظيم مثلها مثل دول العالم الثالث، إلى المطالبة بأجور تسمح لها بالعيش بكرامة. ومع ذلك فقد زادت الأرباح بشكل كبير. ولكن مع تباطؤ الاستثمار والنمو، دخلت الاقتصادات الرأسمالية المهيمنة في أزمة. وقد تزامن الركود الثاني في السبعينيات مع الهزيمة الأمريكية في فيتنام.

النيوليبرالية: إكسبير لرأسمالية هرمة؟

تقف الاقتصادات الرأسمالية اليوم أمام خيارين : إما زيادة الطلب عبر تعميق الإصلاحات الاجتماعية، والملكية وروح المبادرة العامتين، والاستثمار في عالم ثالث في طور توسع دؤوب ومتزايد، لزيادة الطلب، وإما الرضوخ لتوصيات الليبراليين الجدد الممولين من الرأسمال، برفع القيود التي فرضت على رأس المال بعد الحرب العالمية الثانية. في الداخل وكذلك في الخارج. وفي حين كان الحل الأول في صالح العمال والعالم الثالث، كان الخيار الثاني يصب في مصلحة النظام الرأسمالي وخدمه الكومبرادوريين.

لقد انتصر رأس المال. ذلك أن اليسار كان ضعيفاً سياسياً وفكرياً، ومنقسماً على نفسه تاريخياً بسبب الموقف من التيار الإصلاحوي. وكذلك بسبب الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية، والثورات الاشتراكية المتعاقبة بعد عام 1917، والقمع الخبيث الذي استهدفه بكثافة وعلى نطاق واسع خلال الحرب الباردة. وعلاوة على ذلك لم يكن اليسار قادراً على ان يفرز من داخله تنظيم بديلاً سياسياً ذا وزن لصالح الغالبية العظمى - أي لصالح العمال ومعهم جميع أولئك الذين لديهم كل شيء يكسبونه في حال تم تبني الخيار الأول وكل شيء يخسرونه مع الخيار الثاني، خاصة النساء وحركات التحرر الوطني. وعلى الرغم من التقدم الاشتراكي والثوري في كوبا وأفغانستان واليمن الجنوبي وأنغولا ونيكاراغوا، على سبيل المثال، فقد اصطدمت عمليات التنمية والثورة بضغوط شديدة من القوى الإمبريالية والكومبرادورية ومن قوى الخيانة والثورة المضادة في الاتحاد السوفييتي.

أستهلت النيوليبرالية وصولها بمهاجمة العمال ومكتسباتهم التاريخية والتسبب في صدمة هائلة في أسعار الفائدة أغرقت معظم دول العالم الثالث في "عقدين ضائعين" من التنمية. ومع عودة الرأسمالية إلى الاتحاد السوفييتي السابق والدول الاشتراكية الأوروبية امتد اليأس إلى عمال هذه البلدان.

ولكن إذا كانت النيوليبرالية قادرة على فرض نفسها بالقوة، إلا أنها، في آخر المطاف، قد فشلت. فهي لم تتمكن من إعادة النمو الرأسمالي الديناميكي حتى إلى اقتصادات البلدان الرأسمالية المهيمنة. ونظرا لأنها استهلكت حججها السابقة، فلم يعد أمامها إلا الفشل. فعندما برزت هذه النيوليبرالية في المرحلة الاحتكارية للرأسمالية، سعت إلى الدفاع عن امتيازات رأس المال ضد الطبقات العاملة المستقلة، وفيما بعد ضد الاشتراكيات وسياسات التنمية الوطنية المستقلة، مشيدة بالحرية الاقتصادية وحقوق الملكية والمنافسة الحرة في إطار السوق. ومن خلال انبعاثه من جديد بعد أفول دام نصف قرن، لم يعد رأس المال النيوليبرالي يحلم بما هو أدنى من الرأسمالية الاستبدادية والإمبريالية التي كانت سائدة قبل عام 1914.

إلا أنه من المستحيل إعادة عقارب الساعة التاريخية إلى الوراء. لقد تقدمت النيوليبرالية بشكل متفاوت - حيث ذهبت إلى قلب الرأسمالية الأنجلو-أمريكية الأكثر ليبرالية بالفعل - ولكنها كانت تواجه بمعارضة شعبية في كل خطوة تخطوها بهذا الاتجاه.

فعلى الصعيد الوطني، قلصت السياسات النيوليبرالية من ملكية الدولة وتنظيماتها وأنظمتها للحماية الاجتماعية. لقد هاجمت النقابات وتركت العمال يعانون من بطالة عالية، وركود في أجورهم الحقيقية. كما قلصت من مكتسباتهم الاجتماعية، وانتقصت من دولة الحماية والرفاهية، وجعلت أرباب العمل أكثر قوة وقللت من الخدمات الاجتماعية.

أما على المستوى الدولي، فقد تحوّل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي إلى مأمورين عدليين متسلطين يأتمران بأوامر الدول الامبريالية وينفذانها. كما أخذوا يرغمان دول العالم الثالث على سداد ديونها متناسين مسؤولية الدائنين عن هذه المديونية. ومع زيادة صادراتها في الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي، أصبحت أسواق سلعها الصناعية البدائية والمنخفضة القيمة التكنولوجية التي تنتجها وتصدرها مشبعة، فانخفضت الأسعار وعائدات الصادرات ومداخيلها. وقامت هاتين المؤسستين بمطالبة البلدان المديونة بتخفيض دور الدولة من خلال المطالبة بدولة مخفضة، مما أدى عمليا إلى منع التنمية المختلطة التي تقودها الدولة والتي تحتاجها دول العالم الثالث لتصبح أكثر إنتاجية وتنافسية وقادرة على سداد ديونها بجهد أقل. وفي الوقت نفسه، وفي كثير من بلدان العالم الثالث، تمتع رأس المال الإمبريالي بفرص أفضل

لنهب الموارد والاستفادة من الخدمات والعمالة الرخيصة، مما أدى إلى وأد السيادة والديمقراطية الشعبية والتنمية الوطنية.

لا يمكن لرأسمالية محتضرة إلا أن تسيء استخدام مكاسبها السياسية. هي أعجز من قلب مسار التراجع في النمو الاقتصادي والإنتاجية والاستثمار. وقد أدى رفضها الجشع لدفع الضرائب أو الأجور أو الأسعار المنصفة ونقل التصنيع إلى الخارج إلى الأماكن التي تكون فيها الأجور متدنية، إلى تدهور ظروف الطلب وتفاقم اللا مساواة.

والأسوأ من ذلك، فبدلاً من الاستثمار في الإنتاج، فإن رأس المال، وخاصة في البلدان الإمبريالية، قد انخرط بشكل متزايد في أنشطة مالية غير منتجة قائمة على النهب والمضاربة. وكانت الولايات المتحدة هي التي فتحت الباب أمام هذا التوجّه. فبعد فصل مؤشر الدولار عن معيار الذهب في عام 1971، شجعت بشكل منهجي النشاط المالي لصالحها. وأدى ارتفاع الديون والفقاعات المالية إلى شطف أموال العمال وصغار رجال الأعمال والحكومات ودافعي الضرائب ونهبها وفي المقابل أدى إلى تضخيم ثروة النخب المعروفة باسم 1%. وكان على الحكومات مواجهة أزمات مالية متكررة وبشكل متزايد دفاعاً عن مصالح الدائنين وحمايتهم.

لعبت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) دوراً مثيراً للسخرية. وكان علم السيبرنطيقا التجريبية في الحقبة السوفييتية قد كشف عن إمكانات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الإدارة والتخطيط الاقتصادي الاشتراكي الديمقراطي. أما الرأسماليون النيوليبراليون فقد استخدموها، بدلاً من ذلك، لنقل الإنتاج والتحكم به إلى الخارج بهدف تركيز ومركزة رأس المال، وتعاطي النهب والمضاربة المالية، ووضع اليد على الأراضي والموارد، وزيادة التحكم بالعمال والتلاعب بالزبائن والمستخدمين، وتجاهل مشكلة الطلب بدلاً من حلها وخلق سيل من الحاجات الزائفة في محيط من الاحتياجات الحقيقية غير الملبّية. لقد أدت هذه الرأسمالية إلى تقليص بل وحتى تدمير، نوع معين من رفاهية الإنسان، كما قضى، نوعياً وكمياً، على وظائف وخدمات اجتماعية.

أدت الرأسمالية النيوليبرالية أيضاً، على الرغم من التباطؤ في النمو، إلى إعلان حالة طوارئ بيئية في مواجهة التلوث، والتغير المناخي، وتراجع التنوع البيولوجي، والقسوة التي لا توصف على الحيوانات المعدة للاستهلاك والحيوانات الأليفة. ذلك أن رأس المال بات يحوّل كل ما تقدمه الأرض مجاناً للبشرية إلى مصدر نهب ورجح. وقد يكون الوباء الحالي أحدث فيروس حيواني المنشأ ينتقل إلى البشر بسبب

التعدي المتسارع على الحيوانات حتى يتم القضاء عليها. وعلى الرغم من الإجماع العلمي الواضح على ضرورة القيام بعمل وطني ودولي من أجل الحفاظ على البيئة، فإن التركيز على "الحلول" المرتكزة على السوق والسعي لتحقيق الربح تزيد الأمور سوءًا.

لقد أدت النيوليبرالية إلى تدهور أداء نمو الرأسمالية عقداً بعد عقد، فبعد عام 2008 بات النمو أبطأ حتى مما كان عليه خلال فترة الكساد العظيم. وبنهاية العشرية الثانية [2010-2020]، توقع معظم المراقبين الجديين حدوث أزمة اقتصادية كبرى في أنظمة الإنتاج الرأسمالية التي أفرغت من مضمونها، وهو وضع باتت تتميز به البلدان النيوليبرالية القائدة. وقد أدى ذلك، كما توقع هؤلاء المراقبين، توسع الاحتجاجات والاضطرابات الاجتماعية واستفحالها.

في الواقع، جاء وباء الكورونا ليكشف عمق الأزمة، وليسلط الضوء على الانحراف المرعب للاقتصادات الرأسمالية النيوليبرالية ويفاقم الأوضاع كما لم يسبق أن حدث مثل ذلك من قبل.

لا بد، من أجل إنعاش الاقتصادات ومواجهة الطوارئ البيئية والوباء، من سياسة صناعية ومن استثمارات عامة ومن إعادة التوزيع الاجتماعي ومن تخطيط بيئي ومن إنشاء بنى تحتية في مجال الصحة العامة ترقى إلى مستوى مماثل لذلك الذي بلغته الاشتراكية، كما سيكون من الضروري إنهاء سيطرة الرأسماليين على الدولة والسياسة.

الطريق إلى ذلك مفتوح على مصراعيه. فالسخط الشعبي من الرأسمالية النيوليبرالية واسع وعميق، خاصة بين أولئك الذين يجري تهميشهم بشكل متزايد يوماً بعد يوم بسبب الجنس والعرق والعوامل التمييزية الأخرى.

استقالة اليسار والشعبوية

وعلى الرغم من كل هذا فلا بد من الإقرار بأن الأحزاب والنقابات العمالية التاريخية، مع استثناءات قليلة مشرفة، لم تتجح في تعبئة هذا السخط.

تاريخياً اختارت النقابات الرئيسية في البلدان الرأسمالية التعاون الطبقي مع الشركات الرأسمالية متعددة الجنسيات ومع المؤسسات العابرة للأوطان تحت تأثير النهج المثبط للمعنويات الذي سار عليه اتحاد

نقابات العمال الأوروبي (CES) والاتحاد الدولي لنقابات العمال (CSI). في ظل الهجوم النيوليبرالي هذا، تقلص دور هذه النقابات عمومًا، تاركة عددًا متزايدًا من المهتمين ذي الأوضاع الهشة في جميع أنحاء العالم خارج آية تنظيم. وبالمقابل، نمت العديد من النقابات الراديكالية الشعبية في نفس هذه الفترة، فساهمت الفيدرالية العالمية لنقابات العمال (FSM)، وريثة النضالات المناهضة للفاشية وللإستعمار، والمناهضة للإمبريالية، في حشد 130 مليون عامل في 135 دولة في خمس قارات.

أما بالنسبة إلى الأحزاب العمالية التاريخية فقد واجهت أوضاعًا أكثر صعوبة. فعندما تحولت الأحزاب اليمينية إلى الليبرالية الجديدة في السبعينيات، حذت العديد من هذه الأحزاب حذوها، فأهملت علاقاتها مع العمال في كثير من الأحيان رغم صراعات مريرة داخلها. ورغم أن مثل هذه الارتدادات كانت أكثر وضوحًا في الغرب، فإنها كانت أيضًا واضحة للعيان في بعض بلدان العالم الثالث.

كانت العناصر العمالية المتعلمة والمتقنون في هذه الأحزاب أول من بادر إلى تمهيد الطريق نحو هذا التحول. ولكن خلال العقود الأخيرة، أصبحت هذه المنظمات أكثر نفوذًا بتأثير من سياسيين محترفين على شاكلة توني بليير وكلينتون الذين انتهى بهم المطاف بالهيمنة عليها وتوجيهها نحو النيوليبرالية، وغالبًا ما كانت تستخدم "العولمة" كذريعة لتبرير هذا التوجه.

كانت الإدارات، العامة منها والخاصة، في فترة ما بعد الحرب بحاجة إلى موظفين مؤهلين ما أدى بها إلى التوسع من صلاحيات هذه الأطر المهنية وزيادة عددهم. وفي إطار الليبرالية الجديدة، أدى نقل الإنتاج إلى الخارج إلى مركزة الإدارة والهندسة والتصميم والشؤون القانونية والتسويق والإعلان والتمويل وغيرها من الوظائف المماثلة، في البلدان الغربية، مما أدى إلى تضخم هذه المجموعات. وبدأت هذه الشريحة الإدارية المحترفة، التي رُقِّيت إلى مرتبة أعلى بكثير من سائر العمال، في التمتع بمكاسب خاصة. المؤسسة السياسية النيوليبرالية - من سياسيين منتخبين وبيروقراطيين وحكومات وقيادات نقابية ومنظمات غير حكومية - يتحدرون من هذه الشريحة. ومن خلال الروابط المهنية والأسرية التي تتخطى الانتماءات الحزبية، برزت مؤسسة سياسية عابرة للأحزاب تعكس الإجماع السياسي النيوليبرالي لتتولى تنظيم الأحداث والمبادرات مثل مؤسسة فورد التي تموّل المنتدى الاقتصادي العالمي. أو توني بليير الذي صاغ قوانين تمويل الأحزاب السياسية في الاتحاد الأوروبي. وهكذا، تعتمد الأحزاب والمؤسسات السياسية على تمويل المؤسسات العابرة للدول والمتخطية لها كما هو الحال مع الاتحاد الأوروبي، والحكومات والشركات متعددة الجنسيات، ويكون التمويل دائمًا مرفقًا بشروط نيوليبرالية.

تقتصر الخلافات بين هذه الأحزاب بشكل متزايد على مجرد الطريقة التي تعبئ بها ناخبها. ففي حين تتوجه الأحزاب اليمينية بشكل طبيعي إلى التيارات البرجوازية الصغيرة المحافظة اجتماعياً، فإن بعض أحزاب الطبقة العاملة التاريخية، والتي يهيمن عليها اليوم سياسيون محترفون، تجمع بين الليبرالية الجديدة التي تدعم دخولهم وأنماط حياتهم وبين الليبرالية الاجتماعية. فهي تركز بالدرجة الأولى على مطالب مجموعات اجتماعية غالباً ما تكون ذات امتيازات أو مهمشة - النساء، الأقليات "المرئية"، والأقليات الجنسية، والأقليات العرقية. وبينما تفتعل الليبرالية الاجتماعية "حروباً ثقافية" تنصدر العناوين الأولى للصحف، فإنها تتجاهل عن عمد وبشكل غير متكافئ، الطبقة العاملة التي تزداد فقراً وتعاني من البطالة أو تعمل في وظائف هشة وغير ثابتة، والتي يزداد وضعها سوءاً بسبب الإفقار الجماعي.

هذا هو السبب الرئيسي الذي جعل الأحزاب الديمقراطية الاجتماعية تفقد تأثيرها بين أولئك الذين كانوا تقليدياً يساندونها. إن هذه "الطبقة السياسية" تفضل الاجتماعات والمؤتمرات والمنتديات والمناقشات الإعلامية والحملات الانتخابية على العمل الشاق للتنظيم السياسي الجماهيري في أحياء الطبقة العاملة وفي الشركات والمؤسسات. مقابل ذلك، يسعى العمال الذين يعانون من تدني الأجور والبطالة والاستلاب والأوضاع الهشة إلى بديل سياسي لتعزيز حقوقهم الجماعية. وهم يرفضون تبني عمليات التلاعب التي تطلقها نخب اليمين أو "اليسار" والتي تقوم على تفسيرات نمطية شكلية منقطعة عن الواقع للاختلافات بين الجنسين أو الأعراق أو غير ذلك من عمليات الإلهاء التي تهدف إلى زرع الانقسامات وتجعل من المستحيل توحيد نضالات كل المضطهدين والمستغلين. وتتعرض الحركات الشعبية بشكل متزايد إلى مثل هذه الهجمات من خلال اتهامها بالـ "شعبوية". ويجري الخلط بين سياسات ترامب اليمينية المتطرفة، أو بولسونارو، أو مودي، وبين سياسات كوربين ومادورو اليسارية، فيتم اتهامها كلها وبدون تمييز بالمسؤولية عن تعميق الانقسامات الاجتماعية. والأسوأ من ذلك، أن حياض المؤسسات السياسية خادع ووهمي. فهي تتسامح على وجود ترامب في السلطة بينما يتعرض المناضلون التقدميون باستمرار للإيقاف والمطاردة والملاحقة حتى أثناء قيامهم بوظيفتهم وقد يصل الأمر بهم حتى القتل.

المشكلات المشتركة للناس لم تعد موضع نقاش. وعلى الرغم من أن أغلبية الشعوب في البلدان الرأسمالية - سواء في العالم الثالث، أو في البلدان الشيوعية السابقة أو في الغرب المتصحر صناعياً - لا تزال تعارض النيوليبرالية، وبما أن المؤسسات السياسية الحاكمة ترفض حتى أقل التنازلات، فإن هذه المعارضة لا تجد من مجال للتعبير عن نفسها سياسياً إلا قليلاً أو لا شيء على الإطلاق.

إن التدهور الاقتصادي يحد من الآفاق الوظيفية المستقرة أمام الطبقة الوسطى؛ فالشباب المتعلم والأطر الأكبر سنًا باتت تعاني هي الأخرى من العمل الهش وغير المستقر. ومما يثير القلق، كما كان الحال في ألمانيا في فترة ما بين الحربين العالميتين، هو أن العديد من "الطبقات الوسطى" التي كانت في السابق وسطية المواقف باتت منجذبة اليوم نحو أفكار اليمين المتطرف. العديد من التمردات العفوية ضد النيوليبرالية، والتي تعبر عن تشبث العمال وتمسكهم بمواقفهم، مثل "السترات الصفراء" الفرنسية، تمثل ردة فعل ضد هذا الواقع. ومما زاد في الطين بلة هي الأزمة السياسية والأخلاقية التي مرت بها الشيوعية العالمية بعد عام 1991، وخيانة بعض القادة الاشتراكيين والشيوعيين، الذين فضلوا الصعود المهني أو المؤسسي في بيروقراطيات الحزب، بدلاً من خدمة العمال. "التضامن" المزيف - الإثنيات والعنصرية والطوائف المنغلقة على نفسها والتي تتحارب بشكل ديماغوجي مع بعضها البعض - هي في الواقع ضحايا نظام واحد يسعى لمنعهم من تحديد المسؤولين الحقيقيين عن بؤسهم.

يحتدم الصراع الطبقي اليوم داخل اليسار بدل أن يُوجَّه ضد رأس المال.

ولكن على الرغم من ذلك، فبمقدار ما تتفاقم الأزمة الاقتصادية، بمقدار ما تفقد المؤسسات السياسية النيوليبرالية الحاكمة سيطرتها إلى حد ما على السياسة، خاصة وأن نجاحات المجتمعات الاشتراكية، على الصعيد الدولي، توضح بجلاء مدى تهافت الرأسمالية وحجم الخسائر التي تسببها.

النيوليبرالية وأفول الغرب

لم تكن النيوليبرالية بقادرة على الحفاظ على نهج الصدمة والترهيب الذي مارسه عند هجومها الأولي ضد العمال والعالم الثالث وفي النهاية ضد الاتحاد السوفيتي ودول أوروبا الشرقية الاشتراكية. مع استمرار اتساع الهوة بين الأفكار الليبرالية الجديدة والواقع، اضطرت النيوليبرالية إلى التكيف فتحوّلت من نموذجها الأولي الذي كانت قد مثلته في الثمانينات الثاشترية-الريغانية إلى نموذج "العولمة" في التسعينيات من القرن الماضي ثم إلى تفوق الـ"إمبراطورية" الأمريكية في بداية القرن الواحد والعشرين [2000] وبعد ذلك إلى التقشف [2010].

عندما رقص الغرب على قبر الاتحاد السوفيتي، أعلن فيلسوف وزارة الخارجية الأمريكية فرانسيس فوكوياما أن التاريخ قد انتهى. ، لقد حققت الإنسانية، في رأيه، هدفها الأعلى: انتصار الديمقراطية الليبرالية والرأسمالية. لم يعد بالإمكان الذهاب إلى أبعد من ذلك. أصيب العالم بالذهول وأخذ يستعد لاستقبال العالم

الأحادي القطب أملا قطف ثمار السلام الموعود. لكن التاريخ نفسه كان يسير عكس هذه النبوءات وكانت لديه أفكارا مغايرة تماما.

الأحادية القطبية؟

بدلاً من التوقف عند الأحادية القطبية، سار التاريخ قدما نحو التعددية القطبية. وبما أن النيوليبرالية حشرت الغرب بصورة تصاعدية في دائرة نمو بطيء، بدأ مركز ثقل الاقتصاد العالمي في التحول نحو اقتصاد السوق الاشتراكي السريع النمو في الصين وإلى البلدان النامية الصاعدة التي ما لبثت أن تراجعت فيما بعد أمام أسوأ ما في عقيدة السوق الحرة من أصولية، مثل البرازيل، الهند وروسيا.

وابتداء من 2010 مع العشرية الثانية من هذا القرن، طالبت هذه البلدان بإصلاح مؤسسات الحوكمة الدولية، ولا سيما منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي. ولكن هذه الدول الصاعدة، بمبادرة من الصين وروسيا وعدة دول في أمريكا اللاتينية، اختارت، بعد رفض الغرب للتعاون، نوعاً مختلفاً من المؤسسات. ومن بين هذه الهيئات: بنك الاستثمار الآسيوي، منظمة شنغهاي للتعاون، بنك التنمية الجديد والتحالف البوليفاري لشعوب أمريكا. وشجعت الصين وروسيا أيضاً التكامل الأوراسي [الأوروبي-الآسيوي]، مع التركيز على قطب الجاذبية الاقتصادية المتنامي الذي تمثله الصين. ويتاجر اليوم ثلثا دول العالم مع الصين أكثر مما تتاجر مع الولايات المتحدة. علاوة على ذلك فقد أدت مبادرة "الحزام والطريق" الصينية والقدرات العسكرية الروسية البارعة المتزايدة في خدمة الحاجات الاقتصادية والأمنية للدول المجاورة إلى زعزعة الجغرافيا السياسية لأوراسيا. يضم القطب الأوراسي الناشئ ما يقرب من ثلث سكان العالم ويغطي أكثر من نصف سطح الأرض. وعبر هذا القطب تم القضاء على الإرث المدمر للانقسام الصيني السوفييتي.

كما فرضت إفريقيا وأمريكا اللاتينية نفسها ضد الغرب. ورغم كل المحاولات الشرسة التي تقوم بها الولايات المتحدة لتقويض المد التقدمي للحكومات اليسارية في أمريكا اللاتينية، فإن هذا المد لم يتوقف، بل على العكس من ذلك، استمر في التقدم. وفي إفريقيا، وعلى الرغم من النكسات كما حدث في ليبيا، فالقوى الوطنية واليسارية تقيم التحالفات فيما بينها. ثم شهدت البلدان الأفريقية التي كانت سابقا تحت الاستعمار الفرنسي تحركات جماهيرية ضد الفرنك الأفريقي الجديد الذي هو في الواقع عملة ما تزال مرتبطة بالمركز الاستعماري القديم. وتمت محاربة الاحتلال الفرنسي لمالي وجمهورية وسط إفريقيا، وهما منطقتان مهمتان استراتيجيا، وأجريت الانتخابات تحت حماية القوات الروسية والرواندية. وعارضت

السادك [المجموعة الإنمائية لدول جنوب القارة الأفريقية SADC] محاولات تغيير النظام التي تقودها بريطانيا في زيمبابوي، في حين أن عددًا من الدول المجاورة تساعد موزمبيق في التصدي للتمرد الداعشي (داعش) في الشمال من البلاد.

أصبحت إفريقيا وأمريكا اللاتينية اليوم أكثر استقلالًا اقتصاديًا وسياسيًا وتقومان بإعادة إحياء الوحدة الإفريقية والوحدة الأمريكية التي ناضلت في سبيل تحقيقهما أجيال من الرجال والنساء، مما يدل على أن بذورهم الثورية لا تزال تنبت.

عوائد السلام؟

لم يُعطِ السلام ثماره على الأرض. وقد حاولت الولايات المتحدة التعويض عن تراجع مركزيتها الاقتصادية بالعدوان العسكري. فتفشّت الحروب التي سوّقتها بشعارات رنانة باسم تحت مسمى "حقوق الإنسان"، و"الديمقراطية" و"مسؤولية الحماية" (R2P) لمواطني الدول التي يُزعم أنها مفلسة ومارقة. وفي الواقع فهي لم تروج للديمقراطية بل للرأسمالية النيوليبرالية لفتح البلدان الفقيرة أمام الاستغلال المفرط لرأس المال الإمبريالي، والتمادي إلى حد العبودية، وانتهاك أبسط الحقوق الأساسية للإنسان – كالحق في الحياة والتنمية. كما عاقبت الدول التي تتحدى حكم الإمبراطورية مثل سوريا وكوبا وفنزويلا وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية أو اليمن من خلال السعي لخنقها اقتصاديًا ومنع الدواء والنفط والغذاء عنها.

أثبتت هذه الحروب أيضًا أنها حروب لا نهاية لها. فبالنسبة للغرب المُؤوَمَل [الواقع تحت السطوة الكاملة لسوق المال financierisé] والمتصخّر صناعياً [désindustrialisé]، والذي لا يزال رغم ذلك يبقي فوق أرضه على صناعات كبيرة لإنتاج الأسلحة، أصبحت الحروب سياسة صناعية تسمح له بتحقيق المزيد من الأرباح الضخمة. إن الغرب الذي تقوده الولايات المتحدة، القادر على التدمير وليس على إعادة البناء، وعلى شن الحروب لاختبار الأسلحة والترويج لها بقدر ما هو للفوز بها، بمساعدة دول هي عبارة عن قاعدة عسكرية له مثل إسرائيل، هذا الغرب الأمريكي لم يسجل أي انتصار. لم تترك حروبه وراءه من آثار سوى الدمار والبؤس.

أفرز صعود النزعة العسكرية و القمع والإفقار وتدمير البيئة موجات من المهاجرين قمعتهم الضوابط الحدودية التي تفرضها الدول الغربية أو التي عُهد بتطبيقها إلى الدول المجاورة. ربما يكون جدار برلين قد

سقط فعلا، لكن ظهرت فجأة في أعقابه مئات أخرى من الجدران، وظيفتها تقييد حرية التعبير والبحث عن الحقيقة والإستنكار والاحتجاج. أصبحت انتهاكات حقوق الإنسان عملة شائعة، ليس فقط في العالم الثالث، ولكن أيضاً في مدن غربية مثل مينيابوليس أو باريس.

كيف يمكن أن تكون هناك حقوق إنسان بدون سلام وتنمية، بدون عدالة اجتماعية وبدون حقوق اجتماعية؟ كيف يمكن للدول والشعوب أن تحقق ذلك بدون السيادة، والاعتراف بالتعددية القطبية في العالم، واحترام بلدان - مثل الصين أو كوبا أو نيكاراغوا - تسعى إلى تطبيق حقوق الإنسان عمليا، بدل توجيه الاتهامات والإدانات جزافا ضدها؟

ترتكب الرأسمالية جرائم ضد الإنسانية وتعارض إمكانية تغيير المجتمع بالجوء إلى سلاح مناهضة الشيوعية. وهي تهدف من وراء ذلك إلى منع الناس من إدراك أن من شأن الاشتراكية حماية حقوق الإنسان، والحق في حرية التعبير، فضلاً عن حق اختيار المرء لدينه، وتوفير عمل مشرف له، وتأمين حياة سليمة وغنية ثقافياً.

كانت هذه هي الحالة المزريّة لاقتصاد الغرب ومجتمعه وسياسته وتأثيره الدولي عندما وصل الوباء.

الرأسمالية والاشتراكية على محك الوباء

ضرب الوباء في الصميم البلدان الرأسمالية، الغنية منها والفقيرة على حد سواء. ورغم التحذيرات فقد تجاهلته هذه البلدان، غير المهية لمجابهة مثل هذا الوباء، وأنكرت في البداية خطورته وجديته. وكانت البنية التحتية الاجتماعية والصحية، التي أصابها الوهن الشديد بسبب عقود من نقص التمويل وعدم الاستثمار، غير مؤهلة في معظم البلدان الغنية ومنهارة في العديد من البلدان الفقيرة. لقد ارتفع العجز في تأمين احتياجات الرعاية الصحية، سواء بالنسبة للكوفيد أو غير الكوفيد، بشكل كبير. وتظاهرت الحكومات الرأسمالية بأنها ممزقة بين واجب إنقاذ الأرواح وبين تأمين سبل العيش للناس، في حين أنها كانت في الواقع تعرض الناس للخطر للحفاظ على الأرباح الرأسمالية.

في الولايات المتحدة، أعطت الحكومة الأولوية لدعم الأسواق المالية المزدهرة، فاتخذت إجراءات لم يسبق لها مثيل سواء من حيث حجم الدعم أو تنوعه. حتى أن بعض الحكومات النيوليبرالية قد فكرت في تحقيق "مناعة جماعية" من خلال نشر العدوى، دون الاكتراث بعدد الموتى الذي قد ينجم عن هذه

السياسة. إلا أن الغضب العام العارم الذي أعقب الكشف عن هذه الاستراتيجيات القاتلة حال دون تبنيها. ولكنه لم يتمكن من منع استراتيجية "التخفيف" الأقل فتكًا بقليل بتبني تدابير الاحتواء الهادفة إلى عدم تقليص الأرباح إلا في حالات نادرة وبقدر الإمكان من أجل الحفاظ على معدلات دخول منخفضة إلى المستشفيات للحيلولة دون انهيار أنظمة الصحة العامة الضعيفة.

التزمت الحكومات النيوليبرالية منذ زمن طويل بتشجيع شركات التطبيب والصحة الخاصة والطب التجاري الخاص. ومن هذا المنطلق فقد رفضت ببساطة دعم الأنظمة الصحية أو بناء قدرات الرعاية الاجتماعية والصحية العامة للكشف عن المرضى ومعاينتهم وتحديد أماكن تواجدهم لحجرهم في حال اكتشاف إصابتهم بالفيروس ومعالجتهم. وبدلاً من ذلك، قدم السياسيون لأصدقائهم الرأسماليين فرصاً لتحقيق أرباح خاصة باسم توفير الخدمات الصحية والعامة. وفي الوقت نفسه، فإن إجراءات الاحتواء والإغلاق التي تم فرضها على ممرضات إطالة أمدها وتكرارها بشكل آلي، مما أدى إلى إغراق الاقتصادات في وضع سلبي للغاية يهدد سبل العيش الفعلية لمليارات الأشخاص.

في البلدان الرأسمالية النيوليبرالية، أدت الدورات غير المنظمة لعمليات الإغلاق المترددة والتساهل المبكر للغاية إلى تعريض العديد من العمال "الأساسيين" أي الذين لا يمكن الاستغناء عنهم، لخطر الإصابة، ودفعت الخطابات الحكومية الإعلامية التي تتصف بسوء النية المنهجية بالكثيرين إلى الخضوع للقيود بدون تلقیح، مما أدى في بعض الحالات إلى تسجيل أعلى معدلات الإصابات والوفيات في العالم.

وإذا كانت الدول الغنية قد قدمت بعض التحويلات (وكان هذا لتلبية الطلب أكثر مما هو من أجل دعم الناس)، فإن هذا لم يكن ممكناً في معظم البلدان الفقيرة المثقلة بالديون أصلاً، والتي أصبحت حكوماتها أقل قدرة على مواجهة الوباء أو تلبية الاحتياجات الأساسية لمواطنيها.

وازدادت الانقسامات الاجتماعية، العميقة أصلاً، حدة. وتم تطوير العمل المدرسي والمهني في المنزل على نطاق واسع مع التركيز على الأشخاص ذوي الدخل المرتفع. كما أدى الدعم المقدم للأسواق المالية إلى دفعها نحو تسجيل ارتفاع غير مسبوق، وأصبحت الأوليغارشية العالمية والنخب الثرية والخاملة أكثر ثراءً وأعداد أصحاب المليارات أكبر.

في المقابل، عانى العمال، حيثما كانوا، وخاصة النساء العاملات غير المستقرات والأقليات العرقية والفئات الضعيفة الأخرى، من الفقر والبطالة والعزلة وفقدان المدخرات والديون الجائرة واليأس التام. واستنتج العاملون "الأساسيون" وأولئك الذين كانوا يعملون في "الخطوط الأمامية" مقابل أجور زهيدة،

والذين أرغموا على الاستمرار في العمل، وكانوا، علاوة على ذلك، معرضين للعدوى والمرض والوفاة، تدهورا لم يسبق له مثيل في ظروف عملهم ومعيشتهم. وقد أدى العجز في القدرة على الاستفادة من الرعاية الصحية، والاحتفاظ، وتكاثر المساكن غير الصحية، والتشرد، إلى زيادة مخاطر الإصابة بالعدوى والمرض والوفاة. ونظرًا لأن العديد من النقابات لم تكن تمثل هؤلاء العمال أو تمثلهم بشكل سيئ وأن أرباب العمل الانتهازيين لا يؤمنون لهم الحماية الصحية، فقد ظل هذا الوضع الحرج إلى حد كبير، بعيدا عن الأضواء.

من جهتهن، تعرضت النساء اللواتي كن على رأس من يقدمن الرعاية للشباب والمرضى وللمسنين ولشاغلي الوظائف ذات الأجور المتدنية، لمزيد من الحرمان بسبب الوباء وعمليات الإغلاق. وقد دفعت ضرورات رعاية الأطفال، مع إغلاق المدارس ودور الحضانة، بملايين النساء إلى التخلي عن وظائفهن. ومع انهيار النظم الصحية، لم يعد بإمكان ملايين النساء الوصول إلى وسائل منع الحمل، كما أصبح يتعرضن، بسبب التزامهن المنزلي، للعنف المنزلي أكثر فأكثر.

كما أصبحت الفئات المهمشة الأخرى ضعيفة. وبسبب المعلومات الحكومية المضللة وعادة اليمين المتطرف باستعمال الآخر ككبش فداء، شهدت الأقليات المختلفة - الآسيويون في أمريكا الشمالية والمسلمون في الهند - ارتفاعاً في العنف وخطاب الكراهية ضدها. وقد اشتد التمييز في التوظيف والإسكان والرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية ضد الأقليات الجنسية والجنسية، مما يعرضها أيضاً لمخاطر صحية إضافية.

وبالنسبة إلى الشباب، أخيراً، فقد أثرت العزلة وانعدام الالتزام والمشاركة الاجتماعية وتقلبات التدريس والامتحانات على الشباب بشكل خاص. أما أولئك الذين ليس لديهم إمكانية الاستفادة بشكل موثوق بمنزلة أجهزة الكمبيوتر والإنترنت والكهرباء فقد عانوا أكثر من غيرهم، وبات العديد منهم معرضين لخطر ترك عملهم أو هجر المدرسة أو الجامعة تماماً. وضاعفت عروض العمل المخيبة لتوقعاتهم واحتمال عدم عثورهم أبداً على عمل من يأس الشباب.

إن التعارض بين هذا الواقع وبين النظام الاشتراكي بشكل عام، والنظام الصيني على وجه الخصوص، لمذهل حقاً. فبفضل وجود بنية تحتية صحية رائعة بالنسبة لدولة نامية، يحكمها حزب قادر على إعطاء الأولوية لإنقاذ الأرواح - من خلال بناء مستشفيات مجهزة بالكامل في غضون أيام أو عن طريق حشد المهنيين الصحيين من جميع أنحاء البلاد للاندفاع إلى ووهان - قضت الصين على الفيروس، وأنقذت

الأرواح. ويمكنها الآن التباهي من جديد باقتصادها الذي عاد في طليعة النمو العالمي والمساهم بشكل كبير فيه.

كانت التجارب الاشتراكية الأخرى متشابهة: فاعتبارًا من 6 أغسطس 2021، إلى جانب 3.22 حالة وفاة لكل مليون في الصين، كانت الوفيات في فيتنام ولاوس (البلد الأكثر تعرضًا للقصف في العالم) وكوبا وفنزويلا ونيكاراغوا، محدودة على التوالي لكل مليون من المصابين بالكوفيد-19 بـ 27.94 و 0.96 و 281.11 و 128.92 و 29.59. قارن ذلك بـ 1،858.96 و 1،920.72 و 704.81 و 1،661.87 للولايات المتحدة والمملكة المتحدة وكندا وفرنسا على التوالي. وعلى الرغم من أن الاقتصادات الرأسمالية في شرق آسيا، بتقاليدها الخاصة بتدخل الدولة والأعراف الاجتماعية الكونفوشية، كانت أفضل بواقع 120.61 و 41.21 حالة وفاة لكل مليون في اليابان وكوريا الجنوبية على التوالي.

لقد بذلت الدول الرأسمالية قصارى جهدها لعدم الاعتراف بهذا الإنجاز الاشتراكي. حتى المجلة الطبية المرموقة ذو لانسييت [The Lancet] فضلت إثبات تفوق نهج الإلغاء على نهج التخفيف في دراسة اقتصر على دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، مستثنية النماذج الاشتراكية المثالية في نهج الإلغاء.

والحقيقة أن الحكومات النيوليبرالية وضعت كل رهاناتها على اللقاحات لأنها لم تكن راغبة في الاستثمار العام في المهارات والأشخاص لاستئصال الفيروس، حرصاً منها على زيادة أرباح شركات الأدوية الكبرى. مع العلم أن اللقاحات، على الرغم من ضرورتها، ليست كافية لوحدها لمواجهة الوباء. إن اعتماد نظام جماعي مناسب قائم على الكشف والتتبع والعزل بصورة مستمرة لأمر جوهري، خاصةً عندما يؤدي التردد إزاء تلقي اللقاح، بسبب انعدام الثقة أو تأكلها، إلى إبقاء عدد المُلقَّحين في البلدان الغنية أقل بكثير من المستويات المطلوبة لبلوغ المناعة الجماعية لدى السكان. مقابل ذلك لا يزال العالم الثالث غير محمي إلى حد كبير، مما يفسح المجال أمام ظهور وانتشار مُتحوّرات جديدة.

ويساهم الفصل العنصري النيوليبرالي القائم في موضوع اللقاحات في خلق مثل هكذا وضع. فالدول الغنية تشتري وتُخزّن كميات محدودة من اللقاحات وتبقيها محدودة عن عمد متذرة بضرورة احترام حقوق الملكية الفكرية لكبريات شركات الأدوية [Big Pharma] وممانعة بالتالي العديد من البلدان من تصنيعها. وعندما تبادر كلاً من الصين وروسيا وكوبا إلى زيادة مخزون اللقاحات العالمي وعرضها للبيع

بأسعار معقولة أو التبرع بها، يصف الغرب هذه الخطوة بـ"دبلوماسية اللقاح" ويثني الدول الفقيرة عن قبولها.

وكلما تظهر مُحوّرات جديدة، كلما يتم وضع لقاءات جديدة تدر أرباحًا أكثر على كبريات شركات الأدوية [Big Pharma] . إلا أن هذا يبقي المجتمعات الرأسمالية في دائرة مفرغة من عمليات الإغلاق والتخفيف على المستوى المحلي أو الوطني مع كل ما يسببه ذلك من أذى على سبل عيش العمال، ناهيك عن تعميق الشعور بالقلق على المستقبل وعدم المساواة واليأس والموت.

وعندما تعود الدورة الاقتصادية إلى الانتعاش، إن عادت، فإنها ستعمّق من عدم المساواة بين نخبة أوليغارشية صغيرة تزداد ثراءً أكثر فأكثر وبين الآخرين.

النضالات الطبقيّة والنضالات الوطنية من أجل الاشتراكية

التباين صارخ بين نجاحات الاشتراكية وإخفاقات الرأسمالية. فالإنجازات التي ستتحقق في المستقبل القريب وتشكل تقدماً نحو الاشتراكية سنقتضي بالضرورة ترابطاً بين كافة النضالات الوطنية والأممية. وسيحاول الرأسماليون والإمبرياليون الرد على ذلك بمحاولة استنباط مرحلة جديدة من النيوليبرالية، مرحلة خيرية زائفة. فسيّدعي الخطاب السائد أنه سيؤمّن للناس الأساسيات، من لقاءات، وتقنيات خضراء أو طبية، وخدمات تعليمية ورعاية صحية. وبسبب انخفاض الطلب بسبب الأزمة الاقتصادية التي أحدثتها الوباء، ستكون الدولة، بطبيعة الحال، هي الزبون المفضّل. وسيتكاثر الحديث عن "حقوق" المواطنين في المطالبة بمنتجات وخدمات معينة. وسيطبق الشيء نفسه على الخطاب حول ضرورة تعزيز دور الدولة وزيادة إنفاقها. وسيتم تبرير إنتاج القطاع الخاص لهذه السلع والخدمات "الأساسية" لتحقيق الربح بحجج ترتكز على قدرة القطاع الخاص على "الابتكار" و"كفاءته" وعلى حرية "الاختيار". وستكفل عائدات الضرائب عملياً بدفع تكاليف ما سينتجه القطاع الخاص، السلطوي وغير الفعال، من سلع وخدمات رديئة وغير مطابقة للحاجات. وفي ضوء ذلك فستستمر المضاربة المالية والأنشطة الربعية بلا توقف.

بطبيعة الحال، ستواجه هذه الليبرالية الجديدة حتماً بمقاومة بسبب تعمّق الانقسامات الاجتماعية من جهة والوهن الإنتاجي المتفاقم للرأسمالية من جهة أخرى. وحتى في حالة عدم وجود معارضة يسارية منظمة وخالقة، فإن الإخفاقات البيئية للنظام الرأسمالي، والتي يزيد حدة تسارع الكشف عن فضائح الاحتيال والفساد، سوف تزرع السياسة من أركانها. أما على الصعيد الدولي، فإن محاولات تصدير هذه الممارسات والخطابات إلى خارج المركز الإمبريالي للرأسمالية فلن تلاقي إلا نجاحاً محدوداً، لأن

الحكومات المسؤولة حقيقة باتت تتطلع نحو إقامة روابط تجارية واستثمارية بديلة، مثل تلك التي تقيمها الآن فعلياً مع الصين.

وفي الحقيقة، مع تقدم التعددية القطبية، ومع انحسار هيمنة الإمبريالية والدولار، ومع تفاقم الاختلالات في النظام الرأسمالي، أخذت الدعاية للحرب الباردة الجديدة ضد الصين تزداد حدة. والأسوأ من ذلك، أن الانقسامات داخل المعسكر الإمبريالي - داخل الناتو، بين الدول فيما بينها وحتى داخل الطبقات الرأسمالية نفسها - لا يمكن إلا أن تتعمق بفضل عوامل الجذب الاقتصادية المتنامية التي تمثلها الصين، حتى بالنسبة للغرب وحلفائه التقليديين وشركاتهم. والمحاولات الأمريكية لحشد أتباعها "الديقراطيين" في أوروبا، وفي شرق وجنوب آسيا، وفي أقاصي المعمورة، بهدف صياغة استراتيجية جديدة تتمحور حول قيام حلف رباعي عماده المحيطين الهندي والهادئ، مهددة بالفشل.

إن "النظام الدولي القائم على القواعد"، والمستند إلى قيم عالمية جامعة مزعومة تملئها الولايات المتحدة، ينكشف بشكل متزايد على حقيقته: إنكار إمبريالي لحق شعوب العالم الثالث في التطور وتقرير مصيرها واختيار النظام الذي ترتئيه. وفي حين تسعى الإمبريالية لفرض نظامها من خلال العدوان العسكري والعقوبات والحظر والحروب، تبادر الصين، من جهتها، إلى الدعوة لـ "مجتمع دولي قائم على وحدة المصير" وعلى القيم المشتركة، وتعددية الأطراف وعلى احترام ميثاق الأمم المتحدة والمبادئ الخمسة للتعايش السلمي، مقدمة بديلاً أكثر جاذبية وقدرة على حل المشكلات المشتركة للبشرية.

الرأسمالية اليوم وصلت إلى مأزق وطني ودولي، ويجب على الطبقات والأمم التي تناضل من أجل الاشتراكية أن تمضي قدماً ومتضامنة في هذا الاتجاه. في خضم هذه المسيرة، قد تبدو بعض الحكومات والحركات، مثل إيران أو حركة أنصار الله في اليمن، للوهلة الأولى، كرفاق طريق غير مألوفين للعمال ودولهم وحركاتهم الاشتراكية. ومع ذلك، فهي تستحق من المناضلين ضد الإمبريالية أينما كانوا التضامن معهما لأنهما تتعرضان للعدوان الإمبريالي، والحروب، والحصار، والعقوبات الاقتصادية والمالية، والثورات الملونة واستراتيجية "تغيير الأنظمة".

مطالب الشعوب والمواطنين من أجل الاشتراكية اليوم

لم تعد الرأسمالية، ومنذ فترة طويلة، عاملاً من عوامل التقدم. وتواجه البشرية مهمة تحرير وسائل الإنتاج الاجتماعية والتبادل على المستوى العالمي من ديكتاتوريتها. فالرأسمالية، في فجر ثورة صناعية جديدة

قائمة على الروبوتات، والذكاء الاصطناعي، والتكنولوجيا النانوية، والحوسبة الكمية، والتكنولوجيا الحيوية، وإنترنت الأشياء، والطباعة ثلاثية الأبعاد إلخ، لم تعد قادرة على تطوير كل هذه الإمكانيات. أما الصين ففتتح الطريق أمام كل هذا، وتتوسع أكثر فأكثر في نشر معاييرها حول الملكية الفكرية ووفي مجال السياسة الريعة المرتبطة بالعالم الرأسمالي وتهدد في الوقت نفسه تفوق الدولة الأمنية الأمريكية السبرنطريقي.

بدأ اليوم عدد من الشعوب فعلا ببناء الاشتراكية، ولكن يتعين على معظمهم دفع ثمن عدم تخلصهم من سيطرة رأس المال المتراجع النهَاب. لقد حان الوقت لأن يبدأ جميع العمال في بناء الاشتراكية من خلال تنظيم أنفسهم كـ "طبقة لنفسها" لإطاحة الطبقة الرأسمالية والاستيلاء على السلطة السياسية.

بالطبع ، لن تتحقق الشيوعية كـ - مجتمع ينتج قيماً استخدامية بدلاً من القيم التبادلية ويوزع الناتج الاجتماعي عن طريق أخذ "من كل فرد حسب قدراته" و "إعطاء" كل شخص وفقاً لحاجاته - إلا بعد طريق طويل. علينا أن نمر بعدة مراحل من الاشتراكية - إنتاج وتوزيع وآفاق جماعية بشكل متزايد - قبل أن تصبح قدراتنا الإنتاجية ومجتمعاتنا وثقافتنا قادرة على الحفاظ على علاقات الاعتماد المتبادل مع الأفراد والجماعات والمجتمعات الأخرى، وفي نفس الوقت العيش بوثام مع الأنواع الحية الأخرى ومع الكوكب البشري.

المفتاح للقيام بذلك هو تمكين الدولة من التحرر من سيطرة رأس المال عليها. والتأكيد على دور السلطة العامة وموقعها. وبما أن الدولة أساسية ومميزة، فالسيطرة عليها يجب أن تكون في أيدي العمال. وعلى الرغم من أن من الممكن أن رأس المال بعدد من المؤسسات الخاصة، خاصة خلال المراحل الأولى من الاشتراكية، إلا أنه يتوجب على الدولة الاشتراكية تدريجياً إخضاع كل الإنتاج للملكية الاجتماعية والتخطيط لبلوغ هذا الهدف من منظار المصلحة العامة.

يجب أن يكون القرار الخاص بتحويل أو عدم تحويل وسائل إنتاج معينة إلى الملكية الاجتماعية قراراً سياقياً وعملياً.

ولا بد على كل بلد، وفقاً لتكوينه التاريخي للتنمية الإنتاجية وتنظيمه الاجتماعي وثقافته، أن ينخرط في هذا المسار بوتيرته الخاصة ووفقاً لنمطه الخاص. وسينخرط البعض في هذا الطريق في وقت متأخر، وقد

يقوم البعض الآخر بسلوك طرق التفاضلية بينما سيختار البعض المتبقي، و عددهم قليل، ألا ينخرط فوراً في هذا المسار.

من أجل الأخذ بعين الاعتبار المبدأ الأساسي القائم على "البشر والكوكب قبل الأرباح"، لا بد من مراعاة المتطلبات الرئيسية التالية للأفراد والشعوب الذين يكافحون من أجل الاشتراكية:

1. أدت المعاناة الجسدية والاقتصادية والعاطفية التي حدثت أثناء الوباء إلى ضرورة اعتبار أن تحويل نظام الرعاية بكامله إلى الملكية الاجتماعية، مع إتاحة الاستفادة المجانية للجميع من خدماته في كل مكان، هو الرافعة التي تفتح الأبواب إلى الاشتراكية. يجب أن يشمل ذلك أنظمة الصحة العامة المحلية التي تصل إلى الأحياء والقرى النائية، والقادرة على تقديم أفضل الأساليب الوقائية والعلاجية من الأوبئة الحالية والمستقبلية. مثل هذه النظم الصحية ممكنة في البلدان الفقيرة والغنية على حد سواء وتمتاز بميزتين إضافيتين. فهي أولاً، بما تستلزمه من استعانة بعمال صحة وبأطباء مؤهلين، ستسمح بتطوير التعليم العام والتدريب والبحث في مجال الوقاية والعلاج، وبالتالي توفير فرص عمل عالية المستوى لكثير من الناس. وثانياً فإن الحاجة إلى سلطة عامة نشطة ملتزمة بقوة بتأمين الرفاهية الاجتماعية الناتجة عن ذلك هو بالضبط الشرط الضروري موضوعياً للانتقال إلى مجتمع اشتراكي. إذا ثبت أن نظام الصحة العامة هذا ممكن، إن لم يكن كلياً فعلى الأقل بشكل جوهري، فسيرى الناس ذلك بوضوح، وسيكونون مستعدين للعمل على توسيع نمودجه ليشمل المجالات الأخرى ذات الصلة، مثل التعليم والعناية بالأطفال ورعاية المسنين أو الإسكان.

2. لرسم مسار التقدم نحو الاشتراكية، لا بد من التذكير بما عبّر عنه ماركس في عصره: إن العنصرين الرئيسيين للإنتاج، الأرض والعمل، ليسا بسلع؛ وهذا ينطبق على المال، الأداة الرئيسية لتنظيمهما الاجتماعي. إن الرأسمالية، بالنظر إلى هذه العناصر والتعامل معها على هذا النحو، إنما تحشر نفسها في تناقضات - التملك الخاص لثمار العمل الاجتماعي، والدمار البيئي، والوضع الهش للمنتجين، وتدمير المنتجات الزراعية والأولية، وإهدار المال، والأزمات المالية.

إن الخطوة الرئيسية نحو الاشتراكية ستكون في عدم اعتبار الأرض والعمل والمال كسلع.

لا نبالغ أبداً عندما نؤكد على ضرورة إيجاد حل لمعضلة الطوارئ البيئية. يجب العمل على تحويل الأرض والمساحات المائية والسواحل البحرية إلى ملكية عامة من أجل وضع تخطيط واقعي وقابل للتحقيق لمنع الكوارث البيئية. يجب أيضاً أن تستند هذه الخطة إلى مشاركة شعبية واسعة واستثمارات عامة واسعة النطاق؛ مثل هذه الخطة تفترض بالضرورة وقف الاستثمارات في مجال الوقود الأحفوري والاستثمار في الطاقة المتجددة وتوسيع انتشارها وفي تطوير وسائل النقل العام الخالية من الكربون على نطاق غير مسبوق، وإحياء التنوع البيولوجي، وإعادة التحريج وإعادة تنظيم النظام الغذائي. كما تتضمن التأمين الرشيد والعدل للإسكان وتوزيع الأراضي للأغراض الاقتصادية المختلفة.

سيطلب توفير وتأمين تطبيق الحق الكامل في العمل وثمراته لجميع القادرين على شغل وظيفة، جنباً إلى جنب مع دعم أولئك الذين لا يستطيعون القيام بذلك، تقليص وقت العمل للجميع، رجالاً ونساءً، كلما سمحت زيادة الإنتاجية بذلك. ويتيح هذا لكل إنسان القيام بالأنشطة المستقلة والإبداعية القادرة على تحرير كل فرد وتنميته، مما سيساهم في تطوير العلم والثقافة بمستويات لم يكن من الممكن تصورهما من قبل.

يجب تأمين العملة والبنوك لتحويلها إلى أدوات منظمة اجتماعياً للإنتاج والتوزيع.

بالإضافة إلى الأرض والعمل والمال، سعت الدول الإمبريالية أيضاً في السنوات الأخيرة، إلى السطو على المعرفة والتكنولوجيا وسلَّعَتْها [تحويلها إلى سلع] من خلال حقوق الملكية الفكرية، على الرغم من أن الثقافة والمعرفة والتكنولوجيا، مثلها مثل الطبيعة، تُكوِّن التراث المشترك للإنسانية، أي طبيعته الثانية. لا بد إذن من عكس اتجاه السلعة وجعل التعليم والبحث العام وتدفق المعرفة مجانية.

3. ولا بد أيضاً من تحقيق مكسب اشتراكي آخر بالاستناد إلى المبدأ العقلاني القائل بأن الاحتكارات - مثل استخراج الموارد الطبيعية، والنقل، والمنصات الرقمية - التي تحول ملكيتها الخاصة دون الاستغلال الكامل لإمكاناتها - وإنتاج العناصر الأساسية للحياة - مثل الغذاء أو السكن أو التعليم أو الرعاية الصحية - يجب أن تخضع لقيود تنظيمية صارمة أو تؤمم. ذلك أن الملكية الخاصة إنما تطبق على حساب المجتمع ويجب إعادة النظر في غايتها.

وبفضل النضالات الطبقيّة سيكون التقدم نحو الاشتراكية أسهل، خاصة في البلدان التي يسود فيها التعاون والتضامن الدوليين، وتتحقق فيها الملكية العامة بشكل جيد. وبطبيعة الحال لا بد في سبيل ذلك من القضاء على الحواجز الحالية كالأفكار الطبقيّة والأبوية والعنصرية المسبقة.

4. يجب على جميع البلدان، ولا سيما الغنية منها، أن تعمد إلى الفصل، من خلال النقاشات والمناظرات، بين الحاجات الحقيقية و "الحاجات" المزيفة التي تصطنعها مصلحة الأسواق الرأسمالية من خلال التشجيع على الاستهلاك المفرط ومن خلال إنتاج سلع استهلاكية مبرمجة لمدة استعمالية محدودة. إن هذا التقادم المبرمج، عوض عن أن يؤدي إلى إشباع حاجات المستهلك، لا يخلق عنده إلا عدم الرضا والجشع الاستهلاكي، ويتسبب في تدمير البيئة. والجواب الطبيعي والأساسي على هذا هو وقف جميع أنشطة الهدر والتبذير - على سبيل المثال، وقف إنتاج الأسلحة (إلا ما هو ضروري للدفاع) أو المضاربة المالية.

إن تحقيق هذه الأهداف سيكون أسهل بالنسبة للمجتمعات في بيئة دولية مناسبة.

5. يتوجّب علينا الوقوف ضد الحرب الباردة الإمبريالية الجديدة التي ترعاها الولايات المتحدة وأن نبني هيكلية دولية طموحة متعددة الأطراف تمكّن جميع البلدان من تنمية نفسها وتحقيق المساواة الاقتصادية والعرقية والدينية وكذلك المساواة بين الرجل والمرأة، لرفع التحديات المشتركة من خلال التعاون الاقتصادي والسياسي والمالي والعلمي والثقافي من أجل المنفعة المتبادلة في علاقات رابحة للجميع [رابح/رابح]. إن أية تنمية حقيقية في العالم الثالث تفترض الاستثمار في الطاقات البشرية وثورة علمية وتكنولوجية جديدة لتلبية الاحتياجات البشرية واحتياجات الحفاظ على كوكبنا، وتكاملاً تعاونياً للاقتصادات لتعزيز سلاسل الإنتاج الصناعي والبيانات والموارد البشرية، فضلاً عن القدرة المستدامة على الوصول إلى مصادر الاتصال والبنية التحتية الخضراء لنشر الفوائد على نطاق واسع.

6. يجب علينا أيضاً أن نعيد النظر في الكونية الشمولية الزائفة والمنافقة التي فرضت البلدان الإمبريالية من خلالها هيمنتها على مدى قرون. يجب أن نستبدلها بقيم ومبادئ مشتركة من أجل مواجهة التحديات المشتركة: انعدام الأمن وانعدام الثقة وانعدام الاحترام والحرب والتنمية غير المتكافئة وزيادة التفاوتات بجميع أنواعها والأضرار الجسيمة التي تلحق بالأرض والتربة والمياه والبحار والهواء، أي هذه العناصر التي تشكل دعائم حياة الإنسان والتي يؤدي تدهورها إلى تعريض السلامة البيئية للخطر، ويجعل البنى التحتية الصحية عاجزة وفاشلة، ويقود إلى إدارة غير فعالة للكوارث ويؤدي، أخيراً، إلى مديونية عالية لا تحتمل. يجب على التضامن والتعاون الدولي أن يعكس التعددية القطبية الموضوعية والمنتامية في العالم. توفر المثل العليا لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ التعايش السلمي والحق في التنمية التي دعت إليها حركة عدم الانحياز أسساً ممتازة لمواصلة بناء بدائل لمؤسسات الهيمنة الأمريكية والغربية.

إن تنوع عالمنا وحضاراته هو ثروة عظيمة ولا يمكن المحافظة عليها وتعزيزها إلا بالركون إلى مبادئ المساواة والاحترام المتبادل والثقة. ورغم أن السلام والتنمية والمساواة والعدالة والديمقراطية والحرية تشكل قيماً مشتركة للإنسانية جمعاء، فإنه لا يوجد نموذج سياسي كوني واحد. على العكس من ذلك، يجب على العالم أن ينخرط في تبادل مستمر وتعلم متبادل وتقاسم فوائد التقدم.

يا عمال كل البلدان والشعوب والأمم المضطهدة، اتحدوا!